

أعد

«الجلاد» يؤدب «العاملة الأجنبية»... باغتصابها

ليس «عادياً» أن تُغتصب عاملة أجنبية، بعد ضربها وإذلالها، بحجة تأديبها، ثم لا ينتفض كل من يعنيه الأمر. حصل ذلك قبل أيام، حيث هُتكت روح عاملة إثيوبية، وديست كرامتها الإنسانية

محمد نزال

ما زلنا نعيش زمن الرقِّ. دعم من كل المعاهدات والاتفاقيات، كل الدساتير والقوانين، كل النواميس التي تحظر العبودية وتعاقب عليها. المسألة في الرأس أولاً، في الذهنية والعقلية، في الموروث المتناصل، الذي لا يبدو أننا غادرناه بعد... هنا المسألة قبل أي مكان آخر. هل من «العادي» أن يمزّخ خبر اغتصاب عاملة أجنبية، بعد ضربها وإذلالها، على يد «رجل» يعمل في المكتب الذي «استقدمها» من الخارج، بهدف «تأديبها» كما قيل، ثم لا يضح المعنيون بالخبر؟ ألا يمس هذا الكرامة الإنسانية، للجميع، قبل أن يمس جسد تلك العاملة الإثيوبية المدمى؟ حصل ذلك في بلدة كوسيا - الكورة (الشمال) قبل أيام. سيخرج من يقول، وهذا بالمناسبة يخرج باستمرار، إن هذه القضية «بسيطة» مقارنة بكل ما نراه من جرائم قتل في لبنان، وخارج لبنان، وبالتالي لماذا نتوقف عندها؟! يغيب، ربما، عن بال هؤلاء أن ما حصل، وما يحصل، في لبنان ومحيطه، إنما هو من أجل «الحرية» أو «الكرامة» (وفق مختلف الأيديولوجيات). فبالنتالي،

هل من لا يخشى على كرامة إنسان ضعيف عنده، كعاملة أجنبية، تراه يكون مستحقاً لهذه الكرامة في مكان آخر؟ وعندها أي قيمة يبقى لـ«نضاله» في أي قضية أخرى؟ كان بإمكان شعبة العلاقات العامة في قوى الأمن الداخلي أن لا تورد الخبر، في بيان مستقل، وأن تبقى عليه طي الكتمان ككثير من أخبار الحوادث اليومية. ولكن كان للمقدم جوزف مسلم رأي آخر. فعلها ونشر الخبر، معمماً إياه على وسائل الإعلام، لأن «القضية ليست عادية، وبالتالي هذه رسالة إلى كل من يفكر أن يستضعف فئة العاملات، ولهذا طلبنا من كل عاملة أو من باستطاعته مساعدتها في الحالات المماثلة، أن تتصل أو يتصل بنا على رقم الطوارئ المتابعة الأمر». خيراً فعل مسلم.

ثمة ما لم يرد في بيان قوى الأمن، لكن علمته «الأخبار» لاحقاً، وإليك الرواية كما حصلت، علماً أن التحقيقات لم تنته بعد، وبالتالي يُنتظر أن تظهر معلومات إضافية بعد. بدأت القصة عندما تدمرت سيده سبعمينية، من عاملتها الإثيوبية بأ. (33 عاماً). اصطحبته إلى المكتب الذي استقدمتها منه، الكائن في بلدة كوسيا الشمالية، وتديره سيده لبنانية، وهي محامية. يُقال إن الأخيرة لم تكن في المكتب، فشكت السيدة العجوز عاملتها إلى السكرتيرة، وهي لس. (24 عاماً)، في طريقة بدت اعتيادية. ليس مهماً، هنا، الخلاف بين السيدة العجوز والعاملة لديها؛ فهذا بالأصل، لو كانت الذهنية سلمية إنسانياً، فإنه ما كان ليخرج عن إطار خلاف

عادي بين موظف وصاحب عمله. لكن الحديث هنا عن «عاملة أجنبية»، أي تلك «العبد» المكزسة كذلك، بمفعول رجعي، نتيجة أعراف بالية معمول بها

كانت السكرتيرة
في الخارج تسمع كل
شيء، وكان هذا هو
«العادي» هناك

في لبنان. إنه «نظام الكفالة» وتوابعه، الذي يجعل من تلك العاملة «عبد» أو «أمة»، ولكن هذه المرة. وبإفطع مما جاء في أنظمة الرق القديمة، تُسبغ عليه الشرعية لنصبح أمام «سوق نخاسة» تحت ظل القانون!

أهانت تلك السكرتيرة العاملة. قرعتها بكلمات قاسية. طبيعي هنا أن نسمع عبارات من قبيل «ليش مش عم تفهمي يا حيوانة»، أو «أنا نفرجيكي يا بقرة». وبالفعل، لقد «فرجتها». اتصلت بأحد العاملين في المكتب المذكور، ووظيفته بالأصل سابق خصوصي، ولكن يبدو أن لديه وظيفة أخرى. ما هي يا ترى؟ إنه الذي «يُربّي» العاملات الأجنبيات في المكتب. إنه الشخص الذي يأخذ دور «المطاط» هنا. حضر على وجه السرعة، وراح «يبهدل» العاملة ويهيئها، قبل أن

يدخلها إلى غرفة منفردة في المكتب. راحت تصرخ، وهو يضرب، تصرخ أكثر فيضرب أكثر، والسكرتيرة في الخارج تسمع كل شيء، وكان هذا هو «العادي» هناك. استخدم حزام وسطه في ضربها. كأنه ذاك السوط، الذي لطالما جُلد فيه العبيد على مر التاريخ، في صورة نمطية يأبى البعض جعلها من الماضي. عُرضت لاحقاً العاملة على طبيب شرعي، فاثبت وجود كدمات على جسدها، واللافت وجود كدمات في «المناطق الحساسة». لقد ضربها على أعضائها الجنسية، الكارثي في الأمر، بحسب المتابعين، أن ذاك «المتوحش» أعجب بجسد العاملة أثناء ضربها، اهتاج من عنفه على جسدها، فقرر اغتصابها، وهذا ما كان. لما تم «تأديبها» أخيراً. طلب منها أن «تسمع

تخطيط في قرارات «إدارة الأعمال» وبلبلت في صفوف الطلاب

حسين مهدي

عادت قضية ماستر كلية إدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية إلى الواجهة من جديد، إلا أن الأدوار انقلبت بطريقة ما. فبعدما خاض الطلاب معركة قاسية منذ فترة ضد فرض امتحان، عدوه غير قانوني، لترفع من مرحلة إلى أخرى، أطلقت الهيئة الطلابية في الفرع الثاني تحركاً جديداً يرمي إلى منع أي تعديل على نظام الترفيع إلى الماستر 2، والمحافظة على امتحان الدخول كجزء من مطالبها وعدم الغاء الامتحانات الجزئية في الكلية. نفذت الهيئة في الفرع الثاني إضراباً «تحذيرياً» ليوم واحد امس، تحت عنوان «المحافظة على مستوى الجامعة وعلى العدالة والمساواة بين الطلاب»، بحسب ما جاء في بيانها، إلا أن الفرع الأول لم يبد أي رأي في مسألة تعديل نظام الترفيع، لكنه انقسم في الموقف من الغاء الامتحانات الجزئية، تبعاً لاختلاف التفسير بين هيئتيه الطلابيتين. والمعروف أن هناك هيئة طلابية في الفرع الأول تسيطر عليها حركة أمل، فيما يسيطر حزب الله على الهيئة الأخرى. أعلنت الهيئة الأولى الإضراب

المفتوح اعتباراً من امس حتى تراجع الإدارة عن قرار الغاء الامتحانات الجزئية، فيما لم تر الهيئة الأخرى مبرراً لذلك، باعتبار أن تفسيرها مختلف للقرار الصادر عن رئيس الجامعة باعتباره لا ينطوي على الغاء هذه الامتحانات. وكان رئيس الجامعة عدنان السيد حسين قد اتخذ قراراً بحصر تعويضات المراقبة واللجان الفاحصة، في الامتحانات النهائية الفصلية وامتحانات الدورة الثانية فقط، الأمر الذي فسره قسم من الطلاب بأنه قرار غير مباشر بالغاء الامتحانات الجزئية، فيما رأى القسم الآخر أنه لا يتناول هذه الامتحانات في نضه. وهذا ما لم يقتنع به غالبية الطلاب، الذين لم يفهموا كيف للموظفين والإداريين أن يراقبوا ويصححوا الامتحانات الجزئية على نحو مجاني بعد الغاء تعويضاتها؟

ويراهن الطلاب على الامتحانات الجزئية لتحسين علاماتهم، لذلك سال جواد القاضي (من الهيئة الطلابية الأولى في الفرع الأول) عن السبب الذي يدفع الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرار. يضع معظم الطلاب القرارات المتعلقة بالماستر في كلية إدارة الأعمال في

خانة التصفية، وهذا ينطبق أيضاً على اتجاهات تعديل نظام الترفيع إلى الماستر 2. القضية تعود إلى فشل مقاطعة الطلاب لمباراة الدخول أواخر العام الماضي، ونشرت «الأخبار» سابقاً تفاصيل الاتفاق السياسي الذي سمح بتمرير امتحان «غير قانوني»، وبخفض معدل النجاح في الدورة الثانية إلى 20/7,5 (<http://www.al-20/7,5/akhbar.com/node/199188>). تعود هذه القضية اليوم من باب العمل على إيجاد حل بديل عن امتحان الدخول، فمنذ بداية العام الدراسي يقوم مجلس الوحدة داخل الكلية بالتباحث في

الدروس معطلت
في الفرع الأول
احتجاجاً على الغاء
الامتحانات الجزئية

الخيارات المناسبة، وجميع الطروحات تقع في خانة تصفية الطلاب في مرحلة الماستر 1، وأحد هذه الخيارات التي تعترض عليها الهيئة الطلابية في الفرع الثاني، هو طرح الـ GPA كحل بديل عن امتحان الدخول، وهو نظام معتمد في بعض الجامعات الأميركية يمنح الطلاب الذين لديهم تقويم أعلى درجة أفضلية في الترفيع إلى الماستر 2. يرفض ميشال يونان (ممثل الهيئة الطلابية في الفرع الثاني) هذا النظام، إذ ليس جميع الطلاب الأوائل في فروعهم متساوين في المستوى، فهناك «من لا يستحق أن يكون ضمن الأوائل». تتمسك الهيئة الطلابية في الفرع الثاني بمباراة الدخول برغم اعتراضها بأنها مخالفة للقانون، بحسب ما يقول يونان، فالامتحان «هو الطريقة الوحيدة للحفاظ على مستوى الكلية»، لأن البديل المطروح «غير صحي ويضر بالفرع الثاني، وعدد الطلاب الذين سيرفعون منه إلى الماستر 2». ما يُطرح فعلياً يشبه «الكوتا» التي ستعطي لكل فرع، فتؤخذ بالتساوي من كل فرع نسبة من الطلاب الأوائل، بحسب العدد الذي تحدده إدارة الكلية، وبما يتناسب مع «التوزيع الطائفي والمناطقية».

بدا الفرع الثاني البارحة كأنه يحاول أن يجنب نفسه قرارات الإدارة «الجائرة» بحق طلابه، ليحصلوا ما أمكن من مكاسب لمصلحة فرعهم، أما الفرع الأول، فلم يعلق على هذه القضية بعد، نتيجة الانقسامات داخله. أصبح واضحاً بالنسبة إلى الطلاب غياب النية الحقيقية للبحث عن حل حقيقي يحافظ فعلاً على المستوى ويتطوره من دون التضحية بحقوق الطلاب بالترفع، فلم يُطرح أي حل لمشكلة الاختلاف في المناهج داخل كل فروع الكلية، أو مشكلة الأعداد الكبيرة التي تدخل سنوياً بمعدلات تضرب المستوى (دخل عام 2013 الطلاب إلى الكلية على معدل 20/9) وذلك لاعتبارات سياسية وطائفية، فهل يكون الحفاظ على المستوى في الماستر من خلال ضرب الإجازة مثلاً؟ فروع الكلية بانتظار أن تقدم الإدارة أي تبرير بالنسبة إلى قرار الغاء الامتحانات الجزئية، وإلى حينه، فإن الفرع الأول ستعطل فيه الدروس حتى التراجع عن القرار، وفي ما يتعلق بمسألة نظام الترفيع إلى الماستر 2، فالفرع الثاني ينتظر مقررات اجتماع مجلس الوحدة المتوقع أن يجتمع هذا الأسبوع ليبنى على الشيء مقتضاه.